



## المحاضرة (1): الإطار العام للبنوك والعمليات البنكية

### 1. تعريف البنوك

تلك المؤسسات التي تتخذ الصفة العمومية أو الخاصة، المحلية أو الأجنبية، تتميز بالشخصية المعنوية، حيث تركز نشاطها البنكي بما يستجيب لقوانين وتنظيمات معينة بنكية، تقوم بقبول وتجميع الودائع من خلال فتح حسابات بنكية بالإضافة إلى رأس مالها الخاص أو الجماعي وخلق نقود الودائع من أجل تمويل مختلف أنشطة زبائنها في شكل قروض متنوعة إلى جانب قيامها بتحقيق خدمات بنكية متنوعة تكون في صالح زبائنها وذلك كله من أجل تحقيق الربحية وضمان السيولة<sup>1</sup>.

وفقا للقانون 09-23 المتضمن القانون النقدي والمصرفي: البنوك مخولة دون سواها للقيام بصفة مهنتها الاعتيادية العمليات المصرفية التي تتضمن تلقي أموال من الجمهور وعمليات القرض، والعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية، وكذا وضع جميع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

- تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور: الأموال التي يتم تلقيها من الغير، لا سيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها، بشرط إعادتها.
- يشكل عملية القرض: كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما، أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بوجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان.
- عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الاسلامية: كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبايبك الاسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الاسلامية.
- تعتبر وسائل الدفع: كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل، بما في ذلك العملة الالكترونية.

يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها، كالعمليات الآتية: عمليات الصرف، عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة، توظيف القيم المنقولة وكل منتج مالي، واكتتابها وشراؤها وتسييرها وحفظها وبيعها، الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات، الاستشارة والتسيير والهندسة المالية، وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وإنمائها، مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال.

يتعين على البنوك أن تقدم مجانا الخدمات المصرفية القاعدية الآتية: فتح وإقفال الحسابات بالدينار، منح دفاتر الشيكات، منح دفتر الادخار، منح بطاقة بنكية (داخلية)، عمليات الدفع لدى البنك الموطن، إعداد وتسليم وإرسال، عند الاقتضاء، كشف حساب سنوي للزبون، الاطلاع على الحساب عن بعد، عملية تحويل ما بين الخواص على مستوى نفس البنك.

المؤسسات المالية أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها وبإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى، وهي تخضع لنفس المقاييس والشروط الخاصة التي تخضع لها البنوك عند تأسيسها أو عند ممارستها نشاطها، حيث يمنع على هذه المؤسسات المالية خلافا للبنوك من تلقي الأموال من العموم.

<sup>1</sup> فضيل فارس (2018): التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات، النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر، ص 38



السنة الدراسية 2026-2025	مقياس المحاسبة القطاعية 2	السنة الثانية ماستر محاسبة وتدقيق	جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
-----------------------------	------------------------------	--------------------------------------	--



## 2. رأس المال الواجب توفره لإنشاء بنك أو مؤسسة مالية في الجزائر

يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن يتوفر لديها في كل لحظة، حد أدنى لرأس المال أو التخصيص بنفس المبلغ بالنسبة لفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، يحدد كالآتي:

- بنك: عشرون مليار دينار جزائري (20.000.000.000 د.ج).
  - بنك أعمال: عشرون مليار دينار جزائري (20.000.000.000 د.ج).
  - بنك رقمي: عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000.000 د.ج).
  - مؤسسة مالية: ستة ملايين وخمسمائة مليون دينار جزائري (6.500.000.000 د.ج).
- يجب أن تكون المساهمات نقدية فقط، وأن تكون هذه المساهمات مقدمة (محررة) كاملة يوم الاكتتاب.

المادة 91 من قانون النقد والقرض 2023: يجب أن تؤسس البنوك والمؤسسات المالية في شكل شركات ذات أسهم، ويقدر المجلس جدوى اتخاذ بنك أو مؤسسة مالية شكل تعاضدية.

إن تطبيق الأحكام المنظمة لشركة المساهمة في القانون التجاري على البنوك والمؤسسات المالية لا يعني تطبيق كل البنود المتعلقة بشركة المساهمة على البنوك والمؤسسات المالية فهي تطبق عليها قواعد خاصة والتي نجدها في قانون النقد والقرض والأنظمة الصادرة عن مجلس النقد والقرض نظرا للطبيعة الخاصة بالنشاط المصرفي في مجال تأسيس البنوك يشترط إلى جانب الكتابة والشهر يجب الحصول على الترخيص والاعتماد لمزاولة النشاط المصرفي. كذلك بالنسبة لرأس المال فنص القانون التجاري على تقديم الحصص في شركة المساهمة يمكن أن تكون الحصص نقدية وعينية بينما في البنوك تقدم نقدا فقط. وفي مجال الحد الأدنى نلاحظ كذلك هناك اختلاف جوهري، بحيث يلاحظ أن الحد الأدنى مرتفع جدا مقارنة بتأسيس شركات المساهمة، وهذا راجع لأهمية وحساسية القطاع المصرفي باعتباره عصب الاقتصاد الوطني واعتباره أيضا أحد ضمان للوفاء بالالتزامات المالية. ولقد وفق المشرع الجزائري حينما أحال تحديد الحد الأدنى لتأسيس البنوك والمؤسسات المالية إلى الأنظمة القانونية الصادرة عن مجلس النقد والقرض لأنه يمكن تغييره حسب الظروف المالية والاقتصادية للدولة<sup>2</sup>.

## 3. شروط الترخيص بتأسيس بنك ومؤسسة مالية واعتمادها

### أولا: كفاءات الترخيص بإنشاء بنك ومؤسسة مالية وفتح فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية

- يوجه طلب الترخيص بتأسيس بنك ومؤسسة مالية وفتح فرع لبنك ومؤسسة مالية أجنبية، من طرف الطالب (ين) الطلب، شخص طبيعي أو معنوي، إلى رئيس المجلس النقدي والمصرفي، ويرفق هذا الطلب بملف المشروع المخطط تجسيده.
- يقرر المجلس النقدي والمصرفي بإمكانية منح ترخيص التأسيس أو الفتح فرع، على أساس تقييم مدى جدوى المشروع، لا سيما بالنظر للعناصر الآتية:

1. وصف المشروع مع تحديد نوع المؤسسة محل الانشاء، والدوافع الرئيسية لاختيار الاستثمار، للسماح بتقييم إمكانية تجسيده ومردوديته الشاملة وكذا أثرها على الاقتصاد

<sup>2</sup> جليل رضا محفوظ، تأسيس البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 2018.



السنة الدراسية 2026-2025	مقياس المحاسبة القطاعية 2	السنة الثانية ماستر محاسبة وتدقيق	جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
-----------------------------	------------------------------	--------------------------------------	--



2. تقديم مواصفات المؤسسين مقدمي الأموال، وكذا مكانة المساهمين الرئيسيين في بلدهم الأصلي، وقدراتهم المالية، وخبرتهم ومعرفتهم في المجال المصرفي والمالي، عند الاقتضاء، بما في ذلك التزامهم المكتوب بتقديم دعمهم.

3. تناسق مشروع القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية أو القانون الأساسي للشركة الأم بالنسبة للفرع، والشكل القانوني للمشروع مع التشريع والتنظيم المعمول بها.

4. الدراسة الفنية والاقتصادية والمعلومات المالية والاستراتيجية المزمعة والخطة على المديين المتوسط والطويل وكذا برنامج النشاط على مدى خمس (5) سنوات.

5. صفة ونزاهة وقدرات المؤسسين مقدمي الأموال، وطبيعة المساهمات، وتقديمات رؤوس الأموال، ومدى تناسقهم مع نموذج النشاط المختار ومصدر الأموال المقدمة.

يجب كذلك على الطالب (ين) الطلب تقديم وثيقة وصفية تبين توقعات الالتزام لأحكام الجهاز التشريعي والتنظيمي المسير للعناصر الآتية:

- نظام المعلومات والافصاح
- جهاز الرقابة الداخلية وتسيير المخاطر المرتبطة بالنشاط
- النظام المحاسبي
- النظام الاحترازي
- نظام الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما
- قائمة المسيرين الرئيسيين
- سياسة السرية وحماية البيانات والأموال والقيم.

يمكن أن يقترن الترخيص الممنوح للطالب(ين) الطلب بشروط خاصة أو التزامات أو توصيات

يجب على البنوك والمؤسسات المالية، وفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تحرر كليا ونقدا، الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي المطلوب أو تخصيصا بنفس المبلغ إذا تعلق الأمر بفرع.

يجب تحرير رأس المال أو التخصيص كليا بعد الحصول على الترخيص بالتأسيس أو بالفتح وقبل تقديم طلب الاعتماد.

ثانيا: اعتماد بنك ومؤسسة مالية وفرع بنك وفرع مؤسسة مالية أجنبية

- يتعين على كل بنك ومؤسسة مالية وفرع بنك وفرع مؤسسة مالية أجنبية التي حصلت على الترخيص أن تطلب لدى المحافظ الاعتماد.

- يوجه طلب الاعتماد المرفق بعناصر والمعلومات والمستندات المكونة للملف، للمحافظ في أجل اثنا عشر (12) شهرا، ابتداء من تاريخ تبليغ الطالب (ين) الطلب بقرار الترخيص بالتأسيس أو الفتح.

- يجب أن يتضمن طلب الاعتماد، ملفا لغرض اعتماد المسيرين وتأهيل الاطارات المسؤولة، المعينين من أجل التحديد الفعلي لتوجيه النشاط، ومراقبته، وإدارة الكيان الذي سيتم انشاؤه.

- تقوم المصالح المعنية لبنك الجزائر بمعاينة ميدانية للتأكد من توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لمباشرة الكيان المعني لنشاطه، وتحرر عقب ذلك تقريرا يرسل إلى المحافظ.



- يقوم الأمين العام للمجلس النقدي والمصرفي، بتبليغ الطالب (ين) بمقرر المحافظ، والذي يدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبليغه.  
- ينشر مقرر الاعتماد في الجريدة الرسمية.

- يحدد الاعتماد، طبقا للترخيص الصادر عن المجلس النقدي والمصرفي، نطاق اختصاص الكيان المعتمد، لا سيما العمليات التي يمكن إنجازها، عندما يتضمن مقرر الاعتماد تفويض سلطة تطبيق التنظيم الخاص بالمصرف، كوسيط معتمد، يتعين على هذا الأخير، قصد تمكينه من ممارسة عمليات الصرف والتجارة الخارجية، الحصول لدى بنك الجزائر على رقم تسجيل كل شبك وفقا للشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

- يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وفرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية حصلت على الاعتماد، مباشرة نشاطها في الأجال التي حددها القانون.

#### 4. قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر

ضم النظام المصرفي الجزائري، 28 بنكا ومؤسسة مالية، مقرهم الاجتماعي كلهم بالجزائر العاصمة. ويجدر الإشارة إلى أن اثنتا عشر (12) من البنوك من أصل 20 بنكا تقدم منتجات وخدمات تابعة للتمويل الاسلامي، ستة (6) بنوك عمومية وستة (6) خاصة منها اثنان (2) متخصصان حصريا في التمويل الاسلامي.

قائمة البنوك المعتمدة إلى غاية 02 جانفي 2025	قائمة المؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية 02 جانفي 2025
- بنك الجزائر الخارجي	- شركة إعادة التمويل الرهني
- البنك الوطني الجزائري	- الشركة المالية للإستثمار والمساهمة والتوظيف "ش.م.أ.م.ت-ش.أ"
- القرض الشعبي الجزائري	- الشركة العربية للإيجار التمويلي
- بنك التنمية المحلية	- المغاربية للإيجار المالي - الجزائر
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية	- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية "مؤسسة مالية"
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك)	- الشركة الوطنية للإيجار المالي - شركة ذات أسهم
- بنك البركة الجزائري	- إيجار ليزينغ الجزائر - شركة أسهم
- سيتي بنك - الجزائر (فرع بنك)	- الجزائر إيجار - شركة أسهم
- المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر	
- نتيكسيس - الجزائر	
- سوسيتي جينيرال - الجزائر	
- البنك العربي - الجزائر (فرع بنك)	
- بي.ن.بي باريباس - الجزائر	
- ترست بنك - الجزائر	
- بنك الاسكان للتجارة والتمويل - الجزائر	
- بنك الخليج - الجزائر	
- فرنسا بنك - الجزائر	
- إتش.إس.بي.سي - الجزائر (فرع بنك)	
- مصرف السلام - الجزائر	
- البنك الوطني للإسكان	